# الجمهورية التونسية

**مجلس نواب الشعب**

## تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

## حول

## مشروع قانون

## يتعلق بالموافقة على عقد القرض المبرم بتونس في 19 ديسمبر 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار للمساهمة في تمويل المشروع المندمج لإزالة التلوث بمنطقة بحيرة بنزرت

## ( 10 / 2014 )

**تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 06 / 02 / 2014**

**الوثائق المرفقة بالمشروع:**

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** نص اتفاقية القرض.**

**تاريخ انتهاء الأشغال: 25 / 05 / 2015**

**رئيس اللجنة:** منجي الرحوي

**نائب الرئيس:** محسن حسن

**مقررة اللجنة :** ألفة السكري الشريف

**المقرر المساعد:** الهادي بن ابراهم

**المقرر المساعد:** حسام بونني

# نظـر اللجنـة

| لجنة المالية والتخطيط والتنمية |
| --- |
| **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة:** 27 فيفري 2015 |
| **جلستي اللجنة :**<br>04 مارس و06 أفريل 2015<br><br>**القرار :** الموافقة بإجماع الحاضرين<br><br>**تاريخ إنهاء الأشغال:** 25 ماي 2015<br><br>**رئيس اللجنة :** منجي الرحوي<br><br>**المقررة :** ألفة السكري الشريف |

**أوّلا . تقديم المشروع:**

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية بتاريخ 19 ديسمبر 2013 مع البنك الأوروبي للاستثمار عقد قرض بمبلغ قدره أربعين مليون ( 40.000.000 ) أورو أي ما يعادل 88 مليون دينار وذلك لتمويل المشروع المندمج لإزالة التلوث بمنطقة بحيرة بنزرت.

ويهدف هذا المشروع إلى النهوض بالبنية التحتية البيئية وتحسين الوضع البيئي ببحيرة بنزرت وذلك لضمان تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة بالجهة بما يمكّن من الارتقاء بجودة الحياة بها.

وتبلغ الكلفة الجملية للمشروع 80 مليون أورو ما يعادل حوالي 177 مليون دينار تونسي موزعة كالآتي:

. قرض مباشر من البنك الأوروبي للاستثمار إلى الدولة التونسية بمبلغ 40 مليون أورو أي ما يعادل 88 مليون دينار على أن يقع إعادة إقراض هذا المبلغ إلى المؤسسات العمومية التي ستقوم بتنفيذ المشروع ( شركة اسمنت بنزرت، شركة الفولاذ، الشركة التونسية لصناعات التكرير والديوان الوطني للتطهير ).

. قرض مباشر من البنك الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية إلى الديوان الوطني للتطهير بمبلغ قدره 20 مليون أورو.

. هبة من الاتحاد الأوروبي، في إطار آلية الاستثمار للجوار، تقدر بـ 15 مليون أورو.

. مساهمة الدولة التونسية في هذا التمويل بمبلغ قدره 5 مليون أورو.

وستشمل الاستثمارات التي ستنجز في إطار هذا المشرع النواحي التالية:

- إزالة التلوث الصناعي بالنسبة لشركة الفولاذ والشركة التونسية لصناعات التكرير وشركة إسمنت بنزرت،
- تحسين منظومة التطهير بالجهة ( الديوان الوطني للتطهير )،
- التصرّف في النفايات الصلبة ( الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات)،
- تهيئة ضفاف بحيرة بنزرت وتوسعة ميناء الصيد البحري بمنطقة منزل عبد الرحمان ( وكالة حماية الشريط الساحلي والإدارة العامة للصيد البحري ).

كما يتضمن المشروع عناصر أخرى تتعلق خاصة بما يلي:

- المساعدة الفنية لفائدة وحدة التصرف في المشروع،
- الدعم المؤسساتي لفائدة الوكالة الوطنية لحماية المحيط التي ستُعهد لها مهمة المتابعة والمراقبة البيئية،
- الأنشطة المساعدة على استدامة نتائج المشروع ( تمويل مشاريع بيئية نموذجية ودراسات حول التأقلم مع التغييرات المناخية والمساعدة الفنية للمؤسسات الاقتصادية الخاصة للتصرّف البيئي السليم وغيرها )،
- أنشطة الإعلام والتواصل التي من شأنها أن تعرّف بالمشروع ونتائجه على المستوى المحلي والوطني والمتوسطي.

وسنشرف وزارة البيئة والتنمية المستدامة على تنفيذ هذا المشروع، وفي هذا الإطار، سيتم إحداث وحدة تصرف حسب الأهداف يعهد إليها خاصة مهمة المتابعة الميدانية لتنفيذ مكونات المشروع، التصرف في ميزانية المشروع، إنجاز عمليات التقييم الفني والمالي، تولي الكتابة القارة للجنة القيادة والقيام بالأنشطة الإعلامية والتحسيسية.

كما سيقع أيضا إحداث لجنة قيادة على مستوى الوزارة المكلفة بالبيئة تضم خاصة ممثلين عن الوزارات والهياكل العمومية المعنية إضافة إلى ممثلين عن الجهة ومكونات المجتمع المدني ونواب الجهة بمجلس نواب الشعب، كما سيعهد إلى هذه اللجنة السهر على أن يكون تنفيذ هذا المشروع منسجما مع الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة والتوجهات التنموية الجهوية والوطنية.

وتمتد فترة إنجاز المشرع من 2014 إلى 2019.

وتتلخص الشروط المالية للقرض على النحو التالي:

- المبلغ: 40 مليون أورو ( حوالي 88 مليون دينار )،
- نسبة الفائدة: ثابتة،
- مدة السداد: 20 سنة منها 5 سنوات إمهال.

**ثانيا . أعمال اللجنة:**

اجتمعت لجنة المالية والتخطيط والتنمية يوم الأربعاء 04 مارس 2015 للنظر في مشروع هذا القانون والذي طلب فيه استعجال نظر.

وخلال النقاش، أكّد النواب على ضرورة مدّ اللجنة بكل الوثائق والمعطيات المتعلقة بالمشروع، كما طلبوا الاستماع إلى السيد وزير البيئة والتنمية المستدامة، مع مدّ اللجنة مسبقا بدراسة جدوى وبرنامج مفصل للمشروع المندمج لإزالة التلوث بمنطقة بحيرة بنزرت.

وبتاريخ 06 أفريل 2015، استمعت اللجنة إلى السيد وزير البيئة والتنمية المستدامة والاطارات المرافقة له.

وقدمت الوزارة بسطة عامة حول هذا المشروع، وذكّرت أنه تم الانطلاق في إعداد دراسات لتشخيص الوضع البيئي منذ سنة 2004، وفي أواخر سنة 2010 تم الشروع في إعداد دراسات الجدوى البيئية والفنية والاقتصادية والتي موّلها البنك الأوروبي للاستثمار. وخلال شهر نوفمبر 2012 تم إمضاء وثيقة " ميثاق التنمية المستدامة لمنطقة بحيرة بنزرت " من قبل الوزراء المكلفين بالبيئة والصناعة والتنمية والسلط الجهوية والمؤسسات الصناعية العمومية والخاصة والصيادين ومربو الأصداف وممثلو المجتمع المدني وغيرها...، وفي أكتوبر 2013 تم اعتبار هذا المشروع نموذجيا على الصعيد المتوسطي وإسناده علامة " الاتحاد من أجل المتوسط " التي تخول التسويق للمشروع قصد تمويله من قبل المؤسسات المالية الأوروبية.

وأشارت الوزارة إلى أن الوضع البيئي المتردي بمنطقة بحيرة بنزرت يعود أساسا إلى مصادر التلوث التالية:

- التلوث الصناعي إذ أن بحيرة بنزرت تعتبر من النقاط الساخنة في تونس لما تتعرض له من تلوث صناعي كبير نظرا لوجود مركبات صناعية هامة محيطة بها كشركة الفولاذ والشركة التونسية لتكرير النفط «STIR» ووحدة معالجة الزيوت المستعملة (SOTULUB) وشركة اسمنت بنزرت SCB » « والتي تؤدي إلى تلوث الهواء وتدهور نوعية المياه بالبحيرة نتيجة لسكب كميات كبيرة من المياه الصناعية بالبحيرة غير معالجة أو غير مطابقة للمواصفات التونسية .
- انتشار المصبات العشوائية الحضرية والصناعية على ضفاف البحيرة وخاصة مصب الفضلات الصناعية للفولاذ والمحاذي للمصب البلدي القديم بمنزل بورقيبة ومصب " عرعار " مما ينتج عنه كميات هامة من المعادن الثقيلة بالبحيرة.

- تصريف المياه الحضرية المستعملة غير مطابقة للمواصفات التونسية والصادرة عن محطات التطهير المتواجدة بالمنطقة، وعن التجمعات السكنية غير المرتبطة بشبكة التطهير بالإضافة إلى الثكنات العسكرية. وتمثل هذه المياه المستعملة مصدر تلوث للبحيرة وتؤثر على توازناتها البيئية.
- تلوث ناتج عن الأنشطة الفلاحية نظرا لاستعمال المبيدات والأسمدة بكميات هامة وبطريقة غير رشيدة مما ينعكس سلبا على نوعية مياه البحيرة (نظرا للكميات الهامة من الفسفور التي تصلها عن طريق مياه الأمطار وعبر المائدة المائية السطحية بالمنطقة).

وأفادت الوزارة أن الوضعية البيئية المتردية وحالة التلوث التي تشهدها منطقة بحيرة بنزرت تؤدي الى خسائر اقتصادية كبيرة وخاصة بالنسبة لقطاعات الصيد البحري والسياحة مما يحتم التعجيل بإنجاز هذا المشروع.

كما وضحت أن الهدف من المشروع يتمثل أساسا في تحسين المنظومة الايكولوجية للبحيرة عبر معالجة مصادر التلوث على اليابسة. بالإضافة أن لهذا المشروع انعكاسات كبيرة على تحسين حياة المواطن لأن التلوث يؤثر على مختلف المستويات البيئية من هواء وتربة ومياه جوفية.

وتقدّم النواب بجملة من التساؤلات والاستيضاحات تمحورت أساسا حول النقاط التالية:

- هل الهدف من المشروع هو معالجة مخلفات التلوث والحد منه مستقبلا أم يقتصر على معالجة مخلفات التلوث فقط،
- التكلفة الإجمالية للمشروع لأن هنالك تناقض بين المعطيات المقدمة في شرح الاسباب والتي تقدر الكلفة الاجمالية بـ 80 مليون أورو والمعطيات التي تم تقديمها في عرض الوزارة والتي تقدر الكلفة الإجمالية بـ 90 مليون أورو،
- إمكانية الاستناد إلى المبدأ الدستوري بأن المتسبب في التلوث هو من يتحمل تكاليف معالجة مخلفاته، كي لا تتحمّل المجموعة الوطنية هذه التكاليف إضافة إلى الضرر الذي لحقها من تردي الوضع البيئي،
- كيفية مراقبة نواب الشعب لهذا المشروع،
- إمكانية الاقتصار على طلبات العروض الوطنية،
- الضمانات الممكنة كي تتوقف هذه الشركات عن تلويث البيئة،
- هل تم التوصل إلى اتفاق بين البنك الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية والديوان الوطني للتطهير حول القرض المباشر المقدر بـ 20 مليون أورو والمخصص لتمويل جزء من هذا المشروع،
- هل الهبة المقدمة من الاتحاد الاوروبي مشروطة بتخصيصها للدعم الفني الخارجي،
- ما هي مسؤوليات الأطراف المتدخلة في المشروع،
- إمكانية إحداث شركة خاصة بالمشروع،
- ما هي مخرجات المشروع ولماذا لم يتم تثمينها؟
- إستراتيجية الوزارة في استصلاح السباخ،

- آليات الرقابة المالية الكفيلة بعدم استغلال الأموال المرصودة في اتجاهات أخرى خاصة وأنه يوجد في قائمة المتدخلين مؤسسات تعاني مشاكل مالية،
- بما أن المشروع هو مبرمج منذ سنة 2004 فهو يطرح اشكاليات حول الأولويات التي جاءت بها الثورة،
- مستوى التلوث المرتقب بعد الانتهاء من هذا المشروع،
- المقاييس المعتمدة في تحديد مناب كل طرف متدخل من تكلفة المشروع،
- قدرة المؤسسات الاقتصادية المتدخلة في المشروع مثل شركة الفولاذ والشركة التونسية لتكرير النفط والتي تعاني من إشكاليات اقتصادية كبرى على خلاص منابتها من التكلفة،
- الاستفسار عن المعايير التونسية في الجانب البيئي ومدى اختلافها عن نظيراتها الدولية.

وفي ردّها، أكدت الوزارة أن تونس تُعتبر من الدول الرائدة بخصوص الانخراط في المبادرات البيئية العالمية، وحاليا هي تعتبر نموذجا للحدّ من التلوث في افريقيا، كما أفادت أن هذا المشروع نموذجي وتطلبت دراسته عدة سنوات.

وبخصوص حوكمة المشروع، تبيّن أنه يرتكز على الحوكمة الرشيدة، واستغرقت دراسة هذه المسألة سنتين وكان ذلك بالتنسيق مع الجهات الأوروبية الممولة، وبهدف ترسيخ هذه الحوكمة تم تركيز وحدة للتصرف حسب الأهداف بمنطقة بنزرت قصد تسيير هذا المشروع ومتابعته عن قرب.

وبالنسبة لكلفة المشروع، أوضّحت الوزارة أن الكلفة الجملية للمشروع هي في حدود 80 مليون أورو دون احتساب الأداء على القيمة المضافة الذي يقدر بـ 10 مليون أورو.

وبخصوص مخرجات المشروع، تبيّن أنه لم يتم تحديد مخرجات دقيقة باعتبار أن دور الوزارة يتمثل أساسا في المحافظة على البيئة، غير أنه يمكن تثمين هذا المشروع من الناحية الاقتصادية باعتبار أن استدامة المشاريع الصناعية مرتبط باستدامة الأوضاع البيئية وهو ما يفسّر عجز منطقة بحيرة بنزرت على استقطاب مشاريع صناعية كبرى نتيجة تردّي الوضع البيئي وارتفاع نسبة التلوث بها.

وبالنسبة للحد من التلوث في بقية الجهات المتضررة، تبيّن أنه تم ابرام عدد من الاتفاقيات وانجاز عدد من المشاريع في هذا الاطار شملت عدة مناطق منها قابس وصفاقس والمهدية.

وبخصوص المبدأ الدستوري المتمثل في تحميل تكلفة المشروع على المؤسسات المتسببة في التلوث، أوضحت الوزارة أن هذه المؤسسات هي عمومية وبتالي التكلفة تتحملها الدولة بصفة آلية، وبيّنت أن مناب كل مؤسسة في تكلفة المشروع يتمثل في قيمة الآليات التي سيتم العمل على تركيزها.

وبخصوص الرقابة المالية الصارمة والدقيقة على المشروع، تبيّن أن هذا الجانب ستتكفل به وزارة البيئة والتنمية المستدامة.

وفي ما يتعلق بديمومة المشروع بعد الانتهاء منه، أكدت الوزارة أنه سيتم انجاز محطات تطهير مرتبطة بالمؤسسات الصناعية حسب المواصفات التونسية إضافة إلى أنه سيتم إعداد دراسة الجدوى بغرض إحداث هيكل لمتابعة الوضع البيئي بعد الانتهاء من المشروع.

وعن مستوى التلوث المرتقب بعد الانتهاء من المشروع، أشارت الوزارة أن الهدف من المشروع هو معالجة مصادر التلوث لتصبح مطابقة لمواصفات القطاع التي تشتغل فيه المؤسسات المعنية مما ينعكس ايجابيا على مستويات التلوث بالبحيرة وسيتم تحديد هذه المستويات بالتدقيق تدريجيا مع التقدم في إنجاز المشروع.

وبالنسبة لإستراتيجية الوزارة للعناية بالسباخ والبحيرات، تبيّن أن هذه الإستراتجية تتمثل في تشخيص الوضع البيئي واقتراح مشاريع للحد من التلوث إضافة إلى توفير حد أدنى من البنية الأساسية لتثمين هذه الفضاءات وايجاد مشاريع استثمارية بها.

وعن دور النائب في مراقبة المشروع، أكدت الوزارة أنها على ذمة مجلس نواب الشعب لبسط مسار المشروع في مختلف مراحله.

وفي ما يتعلق بالفرق بين المواصفات التونسية والدولية في المجال البيئي، تبيّن أن المواصفات التونسية هي مواصفات مستمدة من نظيراتها الدولية.

**ثالثا . توصيات اللجنة:**

توصي اللجنة بـ:

- اعتماد الحوكمة الرشيدة في التصرف في المشروع،
- ضرورة احترام الكلفة الإجمالية والمعايير الفنية ومدة الانجاز المنصوص عليها في المشروع،
- العمل على التنسيق مع باقي الوزارات قصد استغلال مخرجات المشروع لتأسيس أقطاب تنموية حقيقية في الجهة،

- ضرورة تعميم هذه التجربة على بقية الجهات التي تعاني من التلوث،
- العمل على إيجاد آليات صارمة للرقابة المالية لكي لا يتم استغلال الأموال المرصودة للمشروع في اتجاهات أخرى،

**رابعا . قرار اللجنة:**

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين بعد تغيير عبارة " المصادقة " بـ " الموافقة " في عنوان المشروع ونص الفصل تطابقا مع أحكام الفصل 67 من الدستور.

| **رئيس اللجنة** | **المقررة** |
| --- | --- |
| منجي الرحوي | ألفة السكري الشريف |

**صيغة عدد 2**

# مشروع قانون عدد 2014/10

# يتعلق بالموافقة على عقد القرض المبرم بتونس في 19 ديسمبر 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار للمساهمة في تمويل المشروع المندمج لإزالة التلوث بمنطقة بحيرة بنزرت

**فصل وحيد:**

تمت الموافقة على عقد القرض، الملحق بهذا القانون، والمبرم بتونس في 19 ديسمبر 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقرض المسند للدولة التونسية والبالغ أربعين مليون (40.000.000) أورو للمساهمة في تمويل المشروع المندمج لإزالة التلوث بمنطقة بحيرة بنزرت